عوائق توحيد المصطلح العلمي العربي
ومتطلبات إشاعته وتعميم استعماله

الدكتور علي القاسمي
مدير إدارة الثقافة والاتصال
المنظمة الإسلامية للتربية
والعلوم والثقافة - الرباط

الخلاصة:

تعرض الورقة عوائق توحيد المصطلح العلمي العربي التي يسوقها الباحثون، مثل ثراء اللغة العربية بالمترادف والمشترك اللفظي، وتعدد الجهات المعنية بتوليد المصطلحات العربية، وعدم اتباعها منهجية موحدة لتنميط المصطلحات وتوليدها، وعدم كفاية المصطلحات الموحدة كميا للاستجابة للاحتياجات القائمة. ولكن الكاتب يعتبر أن هذه العوائق منفردة أو مجتمعة لا تفسر لنا بالضرورة الازدواجية المصطلحية في اللغة العربية المعاصرة، ثم يخلص إلى رأيه الذي يعدّ المصطلح سلعة يتطلب رواجها والإقبال عليها وجود حاجة حقيقية لاستهلاكها، وحرية دخولها جميع الأسواق، وقدرة المستهلكين على الانتقال في تلك الأسواق واختيارها بحرية؛ بحيث يقبل الجميع في نهاية الأمر على استعمال المصطلح الجيد وإهمال منافسه الرديء فيصبح المصطلح الجيد موحدا تلقائيا. ولما كان تدريس العلوم في التعليم العالي، والبحث العلمي يتمان في البلاد العربية باللغات الأجنبية، ولما كان الوطن العربي مجزءاً إلى دول مختلفة لكل منها حدودها وسلطتها وأنظمتها، فإن المصطلح الموحد لايستجيب لحاجات حقيقية وليست له حرية الانتقال والاستعمال. ويستنتج الكاتب أخيرا أن المصطلح العربي لا يكون موحدا إلا إذا توحدت البلاد العربية.

لم يَعُد أمر توليد المصطلحات العلمية وتنميطها وتوحيدها وتعميم استعمالها مسألة لغوية أو مصطلحية تهم نخبة من المتخصصين أو الباحثين أو الأساتذة الجامعيين فحسب، وإنما أصبح شأنا لصيقا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة؛ يتوقف عليه رقي الأمة وتقدمها، ويعتمد عليه تحسين نوعية حياة أبنائها ومستقبلهم. فقد ثبت بما لايقبل الشك أو التساؤل أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب أولا نشر التربية والتعليم، وإذاعة الثقافة العلمية والتقنية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في العمل والإنتاج، وإقامة نظام اجتماعي ديمقراطي يؤمّن كل ذلك. ولا يتأتى تحقيق هذا كله إلا باستعمال مصطلحات علمية وتقنية موحدة متداولة في جميع أطراف الدولة تيسر نقل المفاهيم العلمية والتقنية بدقة وأمانة.

ومنذ بزوغ فجر النهضة العربية الحديثة في منتصف القرن التاسع عشر أخذت المفاهيم العلمية الجديدة والمخترعات التقنية الحديثة تتوافد على البلاد العربية،

خاصة الشام ومصر؛ وراح الكتاب والعلماء والمختصون والقائمون على المؤسسات التربوية والعلمية والثقافية يجتهدون في توليد المصطلحات العربية التي تعبر عن تلك المفاهيم أو تسمي تلك المخترعات. وبعد فترة وجيزة اتضح أن اللغة العربية أمست تعاني من ازدواجية مصطلحية فحواها التعبير عن المفهوم الواحد بعدة مصطلحات، أو التعبير بمصطلح واحد عن عدة مفاهيم، مما سينتج عنه على المدى البعيد عجز لغة الضاد عن القيام بدورها الحضاري في التواصل العلمي بين الناطقين بها.

وسرعان ما شحذت الهمم للوقوف على أسباب هذه المشكلة وإيجاد حل ناجع لها. وقد ارتئي آنذاك أن تعدد الجهات التي تتولى عملية توليد المصطلحات داخل البلد الواحد سيؤدي لامحالة إلى الازدواجية اللغوية. ولهذا فإنه لا مندوحة من إيجاد مؤسسة وطنية عليا تناط بها مسؤولية توليد المصطلحات وتعميمها على أن تمثل في هذه المؤسسة جميع الجهات المعنية بوضع المصطلحات وتوليدها. ولقد كان لهذا الرأي أثره في تأسيس المجمع العلمي العربي السوري(مجمع اللغة العربية بدمشق فيما بعد) عام (1919)، ومجمع فؤاد الأول (مجمع اللغة العربية بالقاهرة) عام (1936)، والمجمع العلمي العراقي عام 1949، وتلا ذلك، في السبعينات والثمانينات والتسعينات من هذا القرن، تأسيس مجامع وأكاديميات في الأردن والمغرب والسعودية وتونس، وكلها تعنى بتوليد المصطلحات.

وإذا كان بإمكان هذه المجامع حل المشكل على المستوى الوطني فإن تعددها أسهم في زيادة حدة ازدواجية المصطلحات العربية على مستوى الوطن العربي، حيث صدر عن هذه المجامع أحيانا مصطلحات عربية مختلفة للتعبير عن المفهوم الواحد. إضافة إلى أن بطء الإجراءات المعجمية أدى إلى وضع عدد ضئيل فقط من المصطلحات العلمية والتقنية المطلوبة بالقياس إلى الكم الهائل المتدفق من المفاهيم العلمية والمخترعات التقنية والحضارية الوافدة بحيث اضطرت المؤسسات المستهلكة للمصطلحات في البلاد العربية إلى الاستمرار في توليدها وعدم انتظار المجامع اللغوية .ولهذا أخذ بعضهم يعزو ازدواجية المصطلح العربي إلى تعدد المجامع اللغوية العربية. ولقيت الدعوة إلى إنشاء مكتب ينسق جهود هذه المجامع قبولا أدى في نهاية المطاف إلى أن يعهد، في أوائل الستينات، إلى مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي بمهمة توحيد المصطلحات على المستوى العربي، ومن ثم إلحاق هذا المكتب بجامعة الدول العربية بوصفه جهازا من أجهزتها، وبعد ذلك بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عند تأسيسها عام 1972.

ولما كان توليد المصطلحات العلمية والتقنية يرتبط من ناحية بتعريب التعليم في البلاد العربية، فإن خطة مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي قامت على معالجة مصطلحات موضوعات التعليم الثانوي والتقني والعالي موضوعا موضوعا، بحيث تجمع المصطلحات الإنجليزية والفرنسية المستعملة في الموضوع الواحد ثم تجمع مقابلاتها العربية مما وضعته المجامع اللغوية والمؤسسات الأخرى في الوطن العربي، وتعقد ندوة لاختيار المقابل العربي الأفضل لكل مصطلح أجنبي، ثم يقام مؤتمر عام للتعريب لإقرار المصطلحات العربية المختارة، التي تطبع في كتب تحمل شعار جامعة الدول العربية وتعمم على الدول الأعضاء.

وفي أثناء ذلك لاحظ المسؤولون في مكتب تنسيق التعريب أن أحد أسباب ازدواجية المصطلح العربي هو انطلاق واضعيه في المشرق العربي من المصطلح الإنجليزي في حين أن واضعيه في المغرب العربي ينطلقون من المصطلح الفرنسي. وهكذا ترث المصطلحات العربية المولدة تلك الاختلافات بين المصطلحين الإنجليزي والفرنسي النابعة من الاختلافات اللغوية والحضارية بين الناطقين بالإنجليزية والفرنسية. ولهذا فقد بادر مكتب تنسيق التعريب إلى طرح توصية على أحد مؤتمرات التعريب تقضي بأن تكون اللغة الإنجليزية هي المصدر الذي ينطلق منه وضع المصطلحات العلمية العربية ويمكن الاستعانة بالفرنسية كمصدر ثانوي.

ولكن اعتماد لغة واحدة مصدراً لتوليد المصطلحات العربية لم يحل دون إصدار المجامع والمؤسسات المعنية مصطلحات عربية مختلفة للمفهوم العلمي الواحد. فاتجهت أنظار بعضهم إلى مسألة منهجية توليد المصطلحات بدعوى أنه لو كانت هناك منهجية موحدة تعتمدها المجامع اللغوية في وضع مصطلحاتها لخرجت علينا حتما بمصطلحات موحدة. وطالبوا بعقد ندوة للمجامع اللغوية والمؤسسات المعنية للاتفاق على منهجية موحدة لتوليد المصطلحات. وكلّف مكتب تنسيق التعريب بعقد تلك الندوة. وتقدمت المجامع اللغوية والمؤسسات المعنية في الوطن العربي بأوراق عمل سطّرت فيها منهجياتها في توليد المصطلحات. وقام كاتب السطور بوصفه خبيرا في مكتب تنسيق التعريب آنذاك بدراسة أوراق العمل وتنسيقها في مشروع منهجية موحدة قدمت للمشاركين في الندوة التي عقدت بالرباط في فبراير عام 1981. وفي حقيقة الأمر كانت أوراق العمل التي تقدمت بها المجامع اللغوية والمؤسسات المعنية تشتمل على ذات المبادئ العلمية والقواعد الموضوعية المعمول بها دوليا في توليد المصطلحات. ولذا لم يكن من الصعب على الندوة أن تخرج بمنهجية موحدة في نهاية اجتماعاتها.

إذن، كانت المجامع اللغوية من حيث الأساس تتبع منهجيات واحدة تقريبا ولكنها لم تولد مصطلحات موحدة دائما. ومن هنا أخذ بعضهم يبحث عن علة ازدواجية المصطلح العربي لا في الأعراض التنظيمية وإنما في الجوهر اللغوي فأنعم النظر في بنية اللغة العربية وألفاظها، ووجد ضالته في الترادف اللغوي والاشتراك اللفظي. فادعى بعضهم أن ثراء اللغة العربية بالمترادفات والألفاظ المشتركة هو الذي يؤدي إلى ازدواجية المصطلح فيسمى المفهوم الواحد بعدة أسماء هي في حقيقتها مترادفات ذات دلالة واحدة، ويطلق اللفظ المشترك على عدة مفاهيم مختلفة ويؤدي الغرض لأنه يحمل في طياته دلالات متعددة. وعزى تينك الظاهرتين إلى عاملين الأول تاريخي والثاني جغرافي وهما: عمر اللغة العربية المديد زمانيا واتساع الرقعة المكانية التي تستخدم فيها لغة الضاد.

وفطن بعضهم إلى أن الترادف اللغوي والاشتراك اللفظي ليسا مقصورين على اللغة العربية فحسب وإنما هما ظاهرتان لغويتان عالميتان نجدهما في جميع الألسن خاصة اللغات الكبرى أو العالمية منها؛ وبعض هذه اللغات العالمية لا يعاني الازدواجية المصطلحية بالقدر الذي تعانيه اللغة العربية. بل أكثر من ذلك أشار بعض

الباحثين إلى أن ثراء اللغة بالمترادفات يساعد المصطلحيين والمتخصصين على توليد مصطلحات تتسم بالدقة إذ تستعمل هذه المترادفات للتعبير عن المفاهيم المتقاربة فيخصص كل واحد منها لمفهوم مستقل. فلا مفر والحالة هذه من تلمس أسباب الازدواجية المصطلحية العربية في ظواهر أخرى.

وذهب بعضهم إلى أن ازدواجية المصطلح العربي ناتجة عن قصور المصطلحات الموحدة التي تصدر عن مكتب تنسيق التعريب من خلال مؤتمرات التعريب من حيث الكم. وقالوا إن عدد المصطلحات الموحدة ضئيل جدا بالنسبة للحاجة الموجودة في البلاد العربية مما يدفع المؤسسات إلى استعمال مصطلحات قطرية وهكذا تنتج الازدواجية المصطلحية. ولكن المدافعين عن مكتب تنسيق التعريب والمؤتمرات العامة التي يعقدها يرون أن المكتب أصدر حتى اليوم ما يفوق مئة وعشرة آلاف مصطلح موحد وهي تغطي على الأقل جميع المصطلحات العلمية والتقنية التي تستخدم في الكتب المدرسية للتعليم العام (الابتدائي والثانوي والمهني)، ومع ذلك فإن إلقاء نظرة خاطفة على بعض هذه الكتب المدرسية يبين لنا أنها لم تلتزم باستعمال تلك المصطلحات الموحدة.

إذ كانت الأسباب المذكورة كلها منفردة أو مجتمعة لا تفسر لنا بالضرورة ظاهرة الازدواجية المصطلحية المتفشية في اللغة العربية المعاصرة فإن كاتب هذه السطور يحاول استقصاء العلة في جهة أخرى ليقدم في هذه الورقة تفسيرا جديدا. وينطلق التفسير الجديد لظاهرة الازدواجية المصطلحية من افتراضين: أولهما ذيوع المصطلح وانتشاره بذاته، والثاني فرض استعمال المصطلح من قبل سلطة عليا.

في الافتراض الأول، يعد المصطلح كأية سلعة استهلاكية يقتضي رواجها شروطا معروفة منها ما هو موضوعي يتعلق بجودة الخصائص الذاتية للسلعة وصلاحيتها لتلبية الحاجات الحقيقية للمستهلكين، ومنها ما هو خارجي يتصل بالإعلان عنها للتعريف بوجودها، والتنبيه إلى جودتها، وفتح الأسواق أمامها، وتأمين نقلها بانتظام إلى تلك الأسواق لتسهيل تسويقها وتيسير تصريفها. وإذا حصلت المنافسة بين سلعتين من نفس الصنف فلا شك في أن السلعة التي تتوفر فيها خصائص الجودة (بما في ذلك جودة الثمن) ستطرد السلعة الرديئة من السوق وتنفرد به إذا كانت السوق حرة تماما. وفي حالات محدودة قد تسيطر سلعتان على السوق لفترة ما.

والمصطلح كأية سلعة له خصائصه الذاتية وهي خصائص بنيوية، صوتية وصرفية ودلالية، تساعد جودتها على تفضيله على مصطلح آخر وضع للمفهوم نفسه. ولكل مصطلح جمهوره من المستهلكين الذين يستعملونه في كلامهم وأبحاثهم وكتاباتهم .ولو طرح في السوق الواحدة عدة مصطلحات تعبر عن مفهوم واحد فإننا نجد بعد مدة من الزمن، تقصر أو تطول، أحد هذه المصطلحات يسود استعماله وينفرد في السوق، وتندثر بقية المصطلحات تدريجيا.

وكان من الممكن توحيد المصطلح العلمي العربي بهذه الطريق لو توفر له شرطان. الشرط الأول تعريب التعليم والإدارة تعريبا كاملا ناجزا، ولاأريد أن أخوض هنا في مشكل التعريب أو أفند الحجج الواهية والأعذار المفتعلة التي يقدمها الداعون إلى استمرار استخدام لغات

أجنبية في التعليم العالي أو الإدارة أو التجارة أو غيرها من المجالات داخل الوطن العربي. ولكنني أشير فقط إلى حقيقة واحدة وهي أن المصطلح العلمي العربي سواء أكان موحدا أم غير موحد، لاتتاح له فرصة الاستعمال الحقيقية أو فرصة الشيوع والذيوع، ما لم يستخدم في التعليم ويستعمل في البحث العلمي، ويتداول في وسائل الإعلام والاتصال .والشرط الثاني الواجب توفره لانتشار المصطلح العلمي العربي بذاته هو فتح الأسواق العربية أمامه. وهذا يعني انتقال المطبوع العربي، من كتاب ودورية، بحرية تامة في الأسواق العربية دون حدود مصطنعة بين الأقطار، ودون قيود جمركية، أو صعوبات تتعلق بتحويل العملة.كما يعني فتح الأسواق العربية أمام المصطلح العلمي العربي حرية المواطن العربي في الاستماع إلى الإذاعات العربية المختلفة، وحريته في مشاهدة محطات التلفزة العربية المختلفة دون قيود تقنية. ويعني كذلك حرية المؤسسات التعليمية في اختيار كتبها المدرسية ومصادرها ومراجعها مهما كان انتماء هذه الكتب أو هوية تلك المراجع. وتعني هذه الحرية كذلك حرية مستهلكي أو مستعملي المصطلح العربي في التنقل والعمل داخل الأقطار العربية سواء أكان هؤلاء المستهلكون طلابا أم أساتذة، صناعا أم زراعا، علميين أم فنيين، أم غيرهم.

فإذا توفرت هذه الحرية أصبحت المنافسة بين المصطلحات التي تعبر عن مفهوم واحد منافسة حرة تنتهي في آخر المطاف بفوز واحد من هذه المصطلحات بثقة الجمهور وقبوله، فيكتب له الشيوع والذيوع والانتشار. وبذلك يصبح موحدا بصورة ذاتية.

والافتراض الثاني، هو فرض المصطلح العربي الموحد من قبل سلطة عليا في جميع مجالات استعماله: في جميع أنواع المطبوعات أيا كان مصدرها، وفي جميع وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية، وفي جميع المجالات الأخرى. بحيث يتعرض من يستخدم مصطلحا غير موحد إلى عقوبات رادعة. وهذا يقتضي وصول المصطلحات الموحدة إلى جميع المستهلكين مؤسسات وأفراد، ووجود سلطة لمراقبة الاستعمال.

ولا يخفى على أي واحد منا أن الافتراضين السالفين منعدمان في الواقع العربي حاليا. فالسوق العربية ليست مشتركة أو موحدة بأي شكل من الأشكال التي تسمح بتجول المصطلحات بحرية تامة من خلال المطبوعات ووسائل الإعلام الأخرى، أو تمكّن مستعملي هذه المصطلحات من التنقل والتواصل بحرية تامة. كما أنه لاتوجد أية سلطة في البلاد العربية تستطيع فرض استعمال المصطلحات الموحدة، وحتى أعلى سلطة في جامعة الدول العربية لاتتجاوز الإلزام الأدبي. والوطن العربي في واقعه لايتعدى الشعور النفسي لدى مواطنيه بوحدة الثقافة والآمال والتمنيات المشتركة التي لاتجد لها متنفسا.

ومسألة الالتزام باستخدام المصطلحات العربية الموحدة يمكن تجسيدها في التوصيات أو حتى القرارات التي تصدر عن مؤتمرات التعريب أو الندوات المتعددة التي تعقدها المؤسسات المعنية بالموضوع وتنص على "مناشدة الدول العربية الالتزام بما تقرره مؤتمرات التعريب من مصطلحات وعدم السماح باستعمال ما يناقض المصطلحات المقرة أو يتضارب معها، والتعاون مع مكتب تنسيق التعريب وتبني أعماله ومقرراته وتعميمها على الجهات المعنية داخل حدود كل دولة" (*) كما ورد في

إحدى توصيات واحدة من الندوات العديدة التي تعقد من أجل توحيد المصطلحات العربية.وهي توصية تضاف إلى عشرات مثلها وتوضع على رفوف المكتبات دون تطبيق.

لقد توصل كاتب هذه السطور إلى قناعة مفادها أن الازدواجية المصطلحية في اللغة العربية ستظل مستمرة ما دامت الأمة التي تستخدمها مجزأة إلى دول متعددة معظمها لايستعمل لغته القومية في التعليم العالي والبحث العلمي.وإلا فكيف يتم توحيد المصطلحات فلس ومليم وسنتيم وهلله وقرش ما لم يتم توحيد النظام المالي والنقدي في البلاد العربية؟ وكيف يتم توحيد المصطلحات: عامل ومتصرف ومحافظ وأمير، من غير توحيد النظام الإداري في البلاد العربية؟وكيف؟ وكيف؟

إن المصطلح العلمي العربي سيتوحد تلقائيا أو بفعل الذ عندما تتوصل البلاد العربية إلى نوع من الاتحاد فيه رقي حياتها وازدهار مستقبلها.

ولاشك أنكم بما أوتيتم من العلم والخبرة في الميدان قد توصلتم إلى ما توصلت إليه من رأي، ومن واجبكم بوصفكم طليعة المثقفين في هذه الأمة الجهر بالرأي الصالح وإبداء النصح النافع لأبنائها، فهذه وظيفة المثقف في المجتمع كما وصفها الشاعر الجاهلي لقيط ابن يعمر بن خارجة الأيادي بقوله:

لقد بذلت لكم نصحي بلا دخلٍ

فاستيقظوا، إن خير العلم ما نفعا.

(*)ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علما وتطبيقا، تونس 7-1966/7/10.

بعض المراجع

1 - الأخضر غزال، أحمد، المنهجية العامة للتعريب المواكب (الرباط:معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، 1977).

2 - الشيتي، مسفر سعيد، ومحمود اسماعيل صيني، المراجع المعجمية العربية(بيروت:مكتبة لبنان،1989).

3 - الحمزاوي، رشاد،"المنهجية العربية لوضع المصطلحات: من التوحيد إلى التنميط"، اللسان العربي، العدد 24 (1985) ،41-51.

4 - الخطيب، أحمد شفيق، "منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة"، اللسان العربي، العدد 19 (1982) ،37-66.

5 - الخطيب، أنور محمد الخطيب،"منهج بناء المصطلح العلمي العربي"، اللسان العربي، العدد 20(1983) ، 85-101.

6 - خليفة، عبد الكريم، اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، عمان 1987.

7 - الشهابي، مصطفى، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، (دمشق: المجمع العلمي العربي، 1965).

8 - الصيادي، محمد المنجي، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1980).

9 - القاسمي، علي، "مقدمة في علم المصطلح"، (بغداد: الموسوعة الصغيرة ، 1985).

10 - الكاروري، عبد المنعم محمد حسن، التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر،(الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1986).

11 - الكرمي،حسن،المعجم العربي والتعريب(عمان:مجمع اللغة العربية الأردني،1983).

12 - مكتب تنسيق التعريب،"ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة (الرباط 18-1981/2/20).

13 - الدوريات : أعداد مجلة اللسان العربي، مجلات المجامع العربية